

## دور جامعة الدول العربية في توحيد القانون الخاص

إعداد

د. حسام حشاد

إن موضوع البحث يتناول دور جامعة الدول العربية في توحيد القوانين في الدول العربية وقراءتنا للنظام العالمي الجديد تظهر لنا أن عملية توحيد القوانين تعد إحدى الخطوات الأساسية على التقارب بين الدول التي تسعى لإقامة التكامل فيما بينها، كما هو الحال لمجموعة الاتحاد الأوروبي.

وتعنى عملية توحيد القوانين بين مجموعة من الدول بصفة عامة ، بالعمل على صياغة سياسية تشريعية وقانون موحد يكون العمل به نافذا وملزما في كافة هذه الدول بما يتيح إزالة الحواجز التشريعية الموجودة بينها نتيجة الاختلاف في قوانين تلك الدول والوصول إلى تحقيق التكامل فيما بينها في إطار تنظيمي واحد ، سياسي كان أم اقتصادي .

ولعل مفهوم الوحدة القانونية بين البلدان العربية قد جاء مسبقا لمفهوم الدولة لتعريفه العصري ، مما يجعلنا نستطيع أن نتكلم عن العودة إلى الوحدة القانونية التي كانت قائمة من ذي قبل .

فإذا تفحصنا الأوضاع التشريعية في الأقطار العربية لأضحى لنا أن الوحدة القانونية ظهرت مع قيام الدولة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنا حيث الـ "Common Core" أو الرابطة المشتركة للقاعدة القانونية، وهي الشريعة الإسلامية والتي استمرت المصدر الوحيد للتشريع حتى أفول

الدولة الإسلامية مع سقوط الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر .  
وقد بدأت في أواخر العهد العثماني مرحلة من التغيرات السياسية ،  
ازداد خلالها تأثير الدول الغربية على شئونها، وبدأت القوانين الأوروبية  
الوافدة تزامم الشريعة الإسلامية حتى اضطرت الدولة العثمانية في النهاية  
إلى إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية والأخذ بعدة تقنيات متأثرة تماما  
بالتقافة الغربية للقانونية ، مما أدى إلى تفتت الوحدة القانونية التي كانت  
تجمع تشريعات الدول العربية .

ومما لا شك فيه أن الفترة الاستعمارية أدت إلى حالة انفصال  
حقيقي للتقاليد التشريعية التي كان مصدرها ورباطها المشترك هو الشريعة  
الإسلامية .

وقد بدأ الأمل يلوح مرة أخرى بتحقيق وحدة قانونية في إطار  
الوطن العربي بسعى الدول العربية لمحاولة الرجوع إلى شخصيتها  
الإسلامية في منتصف هذا القرن ، وهكذا بدأت محاولة للتقارب التشريعي  
Raivvicinamento المتبادل وعملت بعد ذلك جامعة الدول العربية على  
تنسيقه Coordinamento .

وقد تناولت في الفصول الأولى من البحث المشاكل الأولية التي  
تصحب هذه العملية والتي أوضحت أن المشكلة الأولى التي لا بد من  
مواجهتها، هي ماذا نقصد بالعودة إلى الشريعة الإسلامية ؟ وما هي تلك  
الشريعة ؟ هل نقصد الشريعة بمعناها الشامل الآن أي الفقه ؟ أم المصادر  
الأولية وهي القرآن والسنة ؟

الإجابة على هذا السؤال ، ومواجهة تلك المشكلة يترتب عليها  
حلول وآثار كثيرة بل ومختلفة في المسيرة التشريعية للدول العربية نحو

توحيد القوانين .

وفى سبيل توضيح ذلك تناول الفصل الأول بصفة خاصة رؤية شاملة للمشكلات الأساسية ، بل والجوهرية للقانون الإسلامى ، وعلى وجه التحديد مرحلة التكوين التاريخى لهذه المشكلة ، متناولا أيضا العديد من الدراسات والأبحاث التى تبعت لها وخاصة مرحلة غلق باب الاجتهاد وبداية التقليد ، والآثار التى تبعت ذلك فى النطاق التشريعى ، والاختلاط القائم بين الشريعة والفقہ والذى يصاحب القانون الإسلامى فى مرحلة تطوره .

وفى الفصل الثانى تناولت : كيف أدت هذه المشكلة إلى تعثر القانون الإسلامى فى مرحلة تطوره فضلا عن المحاولات التى قامت بها الحركات الإصلاحية للرجوع إلى المصادر الأولية للقانون الإسلامى وهى القرآن والسنة .

ثم تناولت فى الفصل الثالث : مرحلة التأثير التشريعى بالقوانين الأوروبية والتى يعتبرها كثير من العلماء السبب الرئيسى الذى أدى إلى مرحلة الازدواج الثقافى بصفة عامة ، والتشريع بصفة خاصة ، والتى فى الحقيقة من الممكن اعتبارها محاولة تلقائية لمتابعة التطور الزمنى ومزاوجته والعثور على حلول تشريعية تتفق مع التطور فى ظل غياب تطوره معقول للقانون الإسلامى .

ولا بد من الإشارة إلى أن التفاعل بين هذه النقاط الأساسية والجوانب الدقيقة فيه يصاحب باستمرار عملية توحيد القوانين فى الدول العربية .

وفى منتصف هذا القرن بدأ الأمل من جديد يظهر لمعالجة تلك

المشكلات مع عالم القانون المصري " السنهوري" والذي تناوله الفصل الرابع ، موضحا الدور الذي قام به ، بداية من الثلاثينات مع مؤتمر القانون المقارن في " لاهاي " عام ١٩٣٢ وسعيه بصفته أيضا بعد ذلك كمدير للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية إلى محاولة إدخاله في برامج الجامعة العربية مع إنشائها .

• ومن هنا نستطيع أن نقرأ الرؤية السنهورية في ظاهرة توحيد القوانين والتي كان يرى : أن جامعة الدول العربية تعد الوسيلة النموذجية التي يمكن أن تحتضن تلك الفكرة ، بل أكثر من ذلك الوحدة العربية ...

وأن توحيد القوانين يعد من العوامل الأساسية ، والمساعدة لتحقيق ذلك عن طريق إعداد تشريعات متناسقة للوصول إلى مرحلة الوحدة القانونية .

ثم تناولت أيضا بالتحليل منهجية السنهوري والتي حددها للوصول إلى وحدة قانونية عن طريق تطوير الفقه الإسلامي مستعينا في ذلك بالقانون المقارن .

وبهذا نستطيع إعداد قانون إسلامي متطور يواكب العصر مؤكدا - في نفس الوقت - على ضرورة استخدام الدراسات المقارنة في ذلك العمل والتي تأثر بها كثيرا أثناء دراسته في فرنسا تحت قيادة الفقيه الفرنسي " LAMBERT" وقد تناولت هذه المنهجية أيضا من الناحية التطبيقية من خلال القانون المدني المصري لعام ١٩٤٨ .

وأعتقد أنه إلى اليوم وبالرغم من مرور ذلك الوقت إلا أن منهجه يعد الرباط المتطور ، بل والمنتج في سبيل إعداد قانون إسلامي متطور

وليس قانوننا نظريا فقط يظهر الانفصال بين المبادئ النظرية والتطورات العلمية وهي السمات التي أظهرها "J. Shacht" في دراسته المتعمقة للقانون الإسلامي ولكن إعداد قانون يساير التطورات المستمرة والتي يتسم بها عصرنا والتي أثرت كثيرا في اتجاهنا نحو الوحدة .

وقد أثرت أيضا أن منهج السهوى في توحيد القوانين يعتمد العودة إلى الفقه ولكن في سبيل تطويره وليس للعودة إلى التقليد أو الاتجاه إلى النماذج القانونية الغربية ولكن على العكس من ذلك ، وضع منهجه على أساس القيام بدراسات متعمقة وعلمية سواء للقانون الغربي والقانون الإسلامي مستعينا في ذلك بالمنهج المقارن الذي ما زال غائبا عن ساحة الدراسات القانونية العربية؟؟ وما تزال الحاجة ملحة لإدخاله وتدريبه في المناهج الدراسية إلى الآن .

وقد كان واضحا لعالم القانون المصري مرحلة التأخر التقافى التي تعاني منها الدول العربية ولكنه في نفس الوقت كان مقتنعا بأن الطريقة الوحيدة لإزالة ذلك التأخر لا تكمن في التأثر والاستعانة الثقافية بالنماذج القانونية الغربية ، ولكن تكمن في الاستعانة بالمنهجية الغربية والتي تقدم مميزات واضحة وإيجابية ، بالبحث في التراث الإسلامي من خلال دراسته و"عمل على تطويره أخذا في الاعتبار التطورات العصرية التي نعيشها .

وتطبيقا لتلك المنهجية نستطيع أن نقدم أيضا في الفصل الرابع مثلا لتلك الدراسات والتي قام بها في مؤلفه " مصادر الحق " وخاصة موضوع الربا والذي نعدّه نموذجا حديثا ومنهجا للاجتهد الفعلى ، حيث بدأ في دراسته من المصادر الأولية للقانون الإسلامي وهي القرآن والسنة ، ثم قام بالمقارنة بينهم ووضع اجتهاده بعد تحليل علمي ومنهجي دقيق لتلك

المشكلة التي ما زالت تؤرق العالم العربي والإسلامي إلى وقتنا هذا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر في غاية الأهمية هو أن السنهوري في تناوله لهذا الموضوع أكد على تحريمه للربا تحريماً قطعياً ، ولكنه إذا كان قد أضاف الفوائد فذلك نظراً للأوضاع الفعلية القائمة فجعل دور المشروع هو تقنين ذلك مع تطوير الأمور ، يقوم المشرع بإلغائها تماماً .

وبهذه المنهجية قام السنهوري بوضع القانون المدني المصري عام ١٩٤٨ وبيدوره بدأ الأمل بتحقيق وحدة قانونية في إطار الوطن العربي يلوح مرة أخرى في منتصف هذا القرن ، والذي مثل أول سابقة فيما يتعلق باعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر القانون إذ جعل منها مصدراً يأخذ به في حالة عدم وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها نصاً كان أو عرفاً ، ويلاحظ أن بهذه الخطوة أظهر أهمية الشريعة الإسلامية وأعطى دفعة قوية لدراساتها بصورة علمية .

وقد كان لصدور هذا القانون أثر كبير في مجال الفقه القانوني العربي إذ سادت على نهجه فيما بعد الكثير من التشريعات المدنية العربية . ويذكر العالم الجليل الدكتور " السنهوري " في هذا الصدد " أن القانون المدني المصري ليؤذن بعهد جديد لا في مصر فحسب بل أيضاً في البلدين العربيين الشقيقين سوريا والعراق . ويكفي أن يكون شرح القانون المصري الجديد هو في الوقت ذاته شرحاً للقانون السوري ، وأن يكون كذلك مرجعاً أساسياً لشرح قانون العراق الجديد والذي قام على مزج موفق بين الفقه الإسلامي والقانون المصري الجديد ، وقد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون مع زملائهم من فقهاء سوريا والعراق لإرساء أساس قوى للقانون المدني العربي يكون قوامه الفقه الإسلامي لبلاد العربية

جميعاً .

وقد تمثلت الخطوة التالية على طريق تحقيق وحدة قانونية في إطار الوطن العربي في صدور القانون المدني العراقي والذي جاء تأثير الفقه الإسلامي فيه أكثر وضوحاً عن نظيره المصري ولا دهشة في ذلك ، حيث كانت القاعدة التي انطلق منها السنهوري هي المجلة العثمانية " مجلة الأحكام العدلية "

ويذهب بعض الفقهاء في هذا الصدد إلى اعتبار القانون المدني العراقي نموذجاً لقانون الأمة وأنه يصلح كأساس للقانون المدني العربي الموحد ، وهو نفس الاتجاه الذي عبرت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون والتي جاء بها " أنه رؤى أن يكون مشروع القانون مثلاً لما ينبغي أن يكون عليه التقنين المدني في البلاد العربية وقد جهد المشروع في التنسيق فيما بين الأحكام المأخوذة من الشريعة الإسلامية وبين تلك المأخوذة من غيرها من المصادر ، وبهذا يتسنى له التمهيد للقانون المدني العربي كما دعت لانتحته إلى إحياء الفقه الإسلامي ليكون أساساً لوحدة قانون مدني من أحدث طراز " .

لذا وفي تتبع فكر ومنهج الدكتور السنهوري الذي أرسى أولى اللبنات على طريق تحقيق وحدة قانونية عربية من خلال وضعه القانون المدني المصري الذي استخلص فيه ما وصل إليه الفكر القانوني الغربي من ثقافة قانونية وأحدث بدوره حالة *Uniformozione* تشريعية في البلاد العربية ما زالت توجد أصدائها إلى الآن كما تناولتها في الفصل الخامس ، ثم وبصدور القانون المدني العراقي الذي جهد في تطويع الثقافة القانونية الغربية في إطار الفقه الإسلامي ، يحل الدور على الخطوة الثالثة

على هذا الطريق والمتمثلة في العمل على تقديم صياغة قانونية للفقہ  
الإسئمی لا تسعى لأن تمثل مزجا بينها وبين الثقافة القانونية الغربية بل  
تهدف لأن يكون مضمونها فكرا إسلاميا خالصا كأساس لوضع قانون  
عربى موحد .

وقد لاقى نظرية السنهاورى بعض الانتقادات حيث قيل إن المنهجية  
التي اتبعها السنهاورى تتعد بالتشريعات في البلاد العربية عن جذورها  
وذلك لأنه يبحث عن تطبيعها بالطابع الغربي وليس العكس !!

وإذا كان لنا أن نبدي رأينا ، فنذكر أننا مثلا إذا نظرنا إلى القانون  
المسمى السورى والذي يعد أكثر التقنيات المدنية قريبا للقانون المدني  
المصرى ، والذي وجهت إليه انتقادات كثيرة لبعده عن التقاليد القانونية  
الإسلامية ولا يعد عودة إليها ؟!

ولكن لنا أن نحاول تبيان وتحديد ما المقصود بالعودة إلى التقاليد ؟  
فإذ كنا نقصد بذلك العودة إلى الفقه كما تكون منذ القرن الرابع الهجرى  
فباتأكيد لا يقدم هذا القانون العودة إلى التقاليد ، ولكن إذا كنا نقصد تطور  
معنى للقاعدة القانونية لتتفق مع الزمان والتغيرات التي نشأت فيه منطلقا  
في ذلك من القاعدة الإسلامية والتقاليد ، مع التمسك بالمبادئ الأساسية  
للتريعة الإسلامية في معناها الدقيق ، فإن هذا القانون يعد محاولة حقيقية  
للتقريب إلى التقاليد الإسلامية ( Tradizione ) ويعد هذا التقريب  
Raivvicinamento غير نهائى بل مرحلى كما صرح السنهاورى كثيرا  
في دراساته كما أشرنا من قبل ، والذي اعتبره مرحلة من المراحل التي  
لا أن تستمر في سبيل التطور للوصول إلى قانون إسلامى حديث يستطيع  
أر يجيب على ضروريات العصر والمجتمع كما كانت من ذى قبل الحلول

الفقهية في الزمن الذي نشأت فيه وتعد الفترة الجوهرية في تطور المجتمع والقانون الإسلامي في ذلك الوقت .

\*السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هل أن الأوان للشروع في وضع قانون عربي موحد ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتناول شقين ، الشق الأول هو أنه أثناء استمرار السنهوري لبرنامجہ نحو توحيد القانون ، نشأ في نفس الوقت اتجاه نحو محاولات الوحدة السياسية بين بعض البلاد العربية ، والذي ترتب عليها محاولات لتوحيد القوانين إلا أن هذه المحاولات لم تستند على قاعدة صلبة وأدت إلى الفشل وعدم الاستمرارية وهذا ما تناوله الفصل السادس .

أما الشق الثاني هو أن واقع الأمور يشير إلى أنه منذ صدور القانون المدني العراقي لم تتعد التقنيات المدنية في الدول العربية مرحلة الجمع بين الفقه الإسلامي والقانون المدني المصري ، ولم تختلف هذه التقنيات فيما بينها إلا فيما يتعلق بالنسبة التي يمثلها كل من هذين المكونين بكل من تلك التقنيات .

وفي الفصل السابع تناولت مرحلة الصحوة الإسلامية ، وهي المرحلة الحالية التي تتمثل في العمل على وضع تقنيات لا تتعارض أحكامها مع الشريعة الإسلامية كنتاج للصحوة التي تشهدها الدول العربية في الفترة الأخيرة حيث بدأ عدد من تلك الدول تضمين دستوره نصاباً بالشريعة مصدر رئيسي . أو المصدر الرئيسي للتشريع .

ومن بين الدول العربية التي نهجت هذا الاتجاه نجد بداية السودان والتي قامت في ١٩٦٤ عدة لجان لإعداد مشروعات قوانين تستند إلى

الشريعة الإسلامية كمشروع الدستور الإسلامي " والذي وافقت عليه اللجنة التأسيسية في السودان ، ثم صدر في أعقاب ذلك قرار جمهوري بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقا كاملا حيث أقرت الدولة عام ١٩٨٣ عددا من الأحكام في سائر فروع القانون مستمدة كلها من الشريعة الإسلامية .

وفي ليبيا ، وعقب صدور دستور ١٩٧١ اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا يقضى بالتزام القوانين التي يتم سنها في المستقبل بالمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ، وكذا بضرورة مراجعة القوانين القائمة وتعديلها بما يتفق وتلك المبادئ وهو ما تم تطبيقه بالفعل .

وفي الكويت جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ فبراير ١٩٧٧ بشأن تنقيح وتطوير التشريعات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليمهد لصدور القانون المدني الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٨ المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أما في مصر فقد أصدر مجلس الشعب قرارا في ١٧ فبراير ١٩٧٨ بتشكيل لجنة خاصة لبحث تنفيذ الشريعة الإسلامية والتي انتهت من عملها وقامت في الأول من يوليو سنة ١٩٨٢ بعرض مشروعات القوانين التي أعدتها على المجلس . وقد أحييت تلك المشروعات إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب لإعداد تقرير بشأنها للنظر في المصادقة عليها حيث لم تنته بعد هذه اللجنة من تلك المهمة .

وجدير بالذكر أن نوضح أن اتجاه غالبية الدول العربية إلى النص في دساتيرها لأن تكون الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي . أو المصدر الرئيسي . للتشريع لا يعنى إلغاء القوانين القائمة بها والتي تظل مطبقة حتى يتم تعديلها بما يتفق مع التعديلات المدخلة على الدستور باعتبار أن

النصوص الدستورية لا تخاطب السلطة القضائية بل تتعامل في الأساس مع السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالتالي وفي ذات السياق، فإن النص في دساتير الدول العربية على الأخذ بالشريعة الإسلامية لا يعتبر أمراً كافياً في حد ذاته عند الحديث عن تطبيق الشريعة في مجتمعات تلك الدول ، إذ أنه يجب أن يتبع هذا الإجراء النص على الأخذ بالشريعة الإسلامية بتعديل القوانين القائمة بحيث تتوافق مع الشريعة . إلا أنه في كل الأحوال تبقى خطوة تضمين الدساتير العربية ما ينص على اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع خطوة إيجابية في اتجاه تحقيق انسجام وتوافق القواعد القانونية لدى سائر الدول العربية والتي تعد بدورها خطوة إيجابية في اتجاه تحقيق وحدة القوانين بين تلك الدول. وتناولت في ذات الفصل بعض الأمثلة للاتجاه التشريعي في ظل تلك الصعوبة. وإذا ما انتقلنا إلي الحديث عن الإطار اللازم لتنفيذ فكرة توحيد القوانين بين الدول العربية والمتمثل في جامعة الدول العربية ، باعتبارها الإطار الأشمل للتضامن بين الدول العربية وصولاً إلي تحقيق نوع من أنواع التكامل فيما بينها: سنجد أن الجامعة العربية قد وضعت نصب أعينها منذ نشأتها إمكانية إيجاد تنظيم قانوني موحد فيما بين الدول العربية بالرغم من عدم النص عليه ضمن أهدافها.

وقد تمت عدة محاولات في هذا الصدد بالفعل، إلا إنها لم تفض إلى تحقيق خطوات عملية في مجال توحيد القوانين بين الدول العربية نتيجة عدد من العوامل ٠٠ كما تم تناولها في الفصل الثامن من هذا البحث والتي أوضحت أن ثمة أسباب عدة مرت بها جامعة الدول العربية منذ تأسيسها قد أدت إلى تعطيلها عن بلوغ أهدافها، مرت بها الدول العربية خلال الفترات

السابقة وآخرها حرب الخليج الثانية والتي كان لها تأثيرها الملموس على التضامن العربي. ثم أسباب ثالثة تتعلق بالنظام الأساسي للجامعة العربية حيث تضمن ميثاقها عددا من النصوص التي تضع قيودا عديدة على منهاج عمل الجامعة العربية مثل النص على حق أي دولة في الانسحاب من الجامعة في أي وقت دون قيد أو شرط فضلا عن اشتراط موافقة كافة الدول الأعضاء على قرارات مجلس الجامعة لتمريرها مع ضرورة موافقة حكومات تلك الدول من أجل تنفيذ تلك القرارات ثم ما ورد بالمادة السابعة من الميثاق والمتعلقة بالالتزام بقاعدة الإجماع في اتخاذ قرارات مجلس الجامعة حتى يكون سريانها نافذا في جميع الدول العربية الأعضاء. وقد أعاقت تلك النصوص تقدم أعمال الجامعة العربية لدي اتخاذ أو تنفيذ عدد من قرارات الجامعة وذلك بالإضافة إلى عدم التزام الدول الأعضاء بتطبيق ما تتوصل إليه الجامعة من قرارات حيث لا يوجد بالميثاق نص يلزمها بذلك.

وإذا ما نظرنا إلى دور جامعة الدول العربية في مجال توحيد القوانين كما تناوله الفصل التاسع. نجد بداية أن الجامعة قد عملت على عقد عدد من الاتفاقيات بين الدول الأعضاء لتحقيق التناسق بين تشريعاتها في بعض الموضوعات التي وضحت في ذات الفصل.

ثم إنشاء اللجنة الدائمة للشئون الاجتماعية والتي شكلت في يونيو عام ١٩٥٠ لدراسة موضوع توحيد القوانين. ثم تلاها إنشاء لجنة الدراسات الاجتماعية للدول العربية والمعنية بتوحيد التشريعات الخاصة بقانون العمل، كما دعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧ في مادتها التاسعة إلى توحيد قانون العمل باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بين تلك الدول.

وفي منتصف السبعينات أدركت الجامعة العربية أهمية العمل على تنسيق هذه الاتجاهات نحو الوحدة القانونية سواء التي تقوم بها الدولة أو اللجان التي أنشئت لهذا الغرض. وانتهجت العمل على تكوين عدة لجان لوضع تقنيات نموذجية، حتى كان لانعقاد المؤتمر الأول لوزراء العدل العرب أهمية خاصة في مجال هذا العمل، حيث أرسى للقاعدة الأساسية للتشريعات بصدور إعلان الرباط والذي نص على أن وحدة التشريع بين الدول العربية هو هدف قومي لا بد من السعي إلى تحقيقه، وأن اتباع أحكام الشريعة الإسلامية هو أسلم الطرق وأجداها للوصول إلى تلك الغاية. ويتفق هذا البيان مع المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب، والتي تنص على أن المجلس يهدف إلى تقوية وتعميق التعاون العربي في المجالات القانونية والقضائية ودعم الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، مع الأخذ في الاعتبار بظروف المجتمع في كل قطر عربي ووضع الخطط والمناهج لتحقيق هذا الهدف والعمل على تنفيذه، ثم جاءت خطة صنعاء في عام ١٩٨١ والتي تهدف إلى توفير القاعدة المطلوبة لإقامة التشريع العربي الموحد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد توصلت اللجان المختلفة المكلفة ببحث مشروعات توحيد القوانين بين الدول العربية إلى الانتهاء من إعداد بعض هذه التقنيات النموذجية الموحدة وهذا ما تناوله الفصل العاشر والأخير من هذا البحث . حيث صدر بالفعل القانون المدني العربي الموحد، وقانون الأحوال الشخصية الموحد، والقانون الجنائي العربي الموحد ، وقانون الأحداث وقانون الشهر العقاري.

• وجدير بالإشارة أن مشروعات توحيد القوانين التي أعدت حتى الآن في إطار الجامعة العربية إنما تدخل من ناحية في إطار النماذج النظرية أو المشروعات النموذجية *Leggi uniforme* فيما يتعلق بالإطار التطبيقي لعملية توحيد القوانين أكثر مما تتدرج من الناحية الفنية والقانونية تحت مظلة هذا الإطار وفقا لما استقر عليه الرأي في الفقه الدولي.

ومن ناحية أخرى فعلمية توحيد القوانين تتطلب العمل على وجود محكمة عدل عربية لكي تضمن مسألة تفسير القاعدة القانونية الموحدة وتعد من الآليات الأساسية عند تناول تلك العملية.

• وفي خاتمة البحث أوضحت أنه لمن الضروري عند الحديث عن توحيد القوانين في إطار جامعة الدول العربية في وقتنا الحالي لا بد من طرح فكرة إنشاء معهد مستقل لتوحيد القوانين تكون مهمته العمل على تطبيق الآليات المطلوبة لتلك العملية على غرار معهد توحيد القوانين بروما *L'uncitral, L'undroit* اللذان ساهما بصورة علمية وعملية في المسيرة نحو توحيد القوانين على المستوى الدولي.

ولا غرو في الاستعانة أيضا بنموذج الوحدة الأوربية والذي حقق نجاحا إيجابيا في تلك العملية (توحيد القانون).

أن تعاون وثيق بين الدول العربية أصبح ضرورة في ظل التغييرات الدولية والتي تتجه نحو التكتلات. وأن تحقيق الوحدة للقانونية بين البلاد العربية تعد الخطوة الأساسية نحو تحقيق حلم الوحدة.